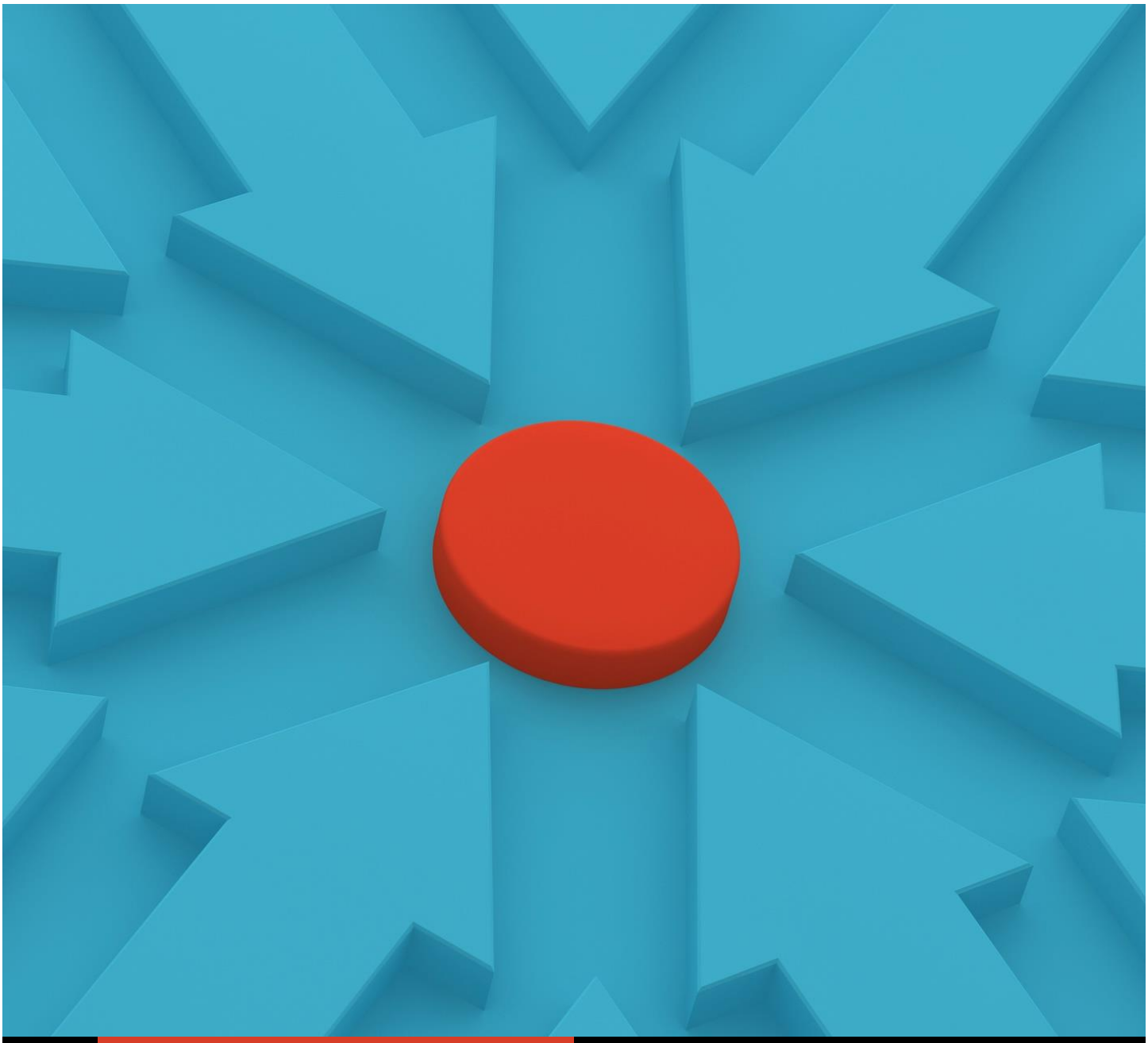

ورقة سياسات حول الاستثمار في العراق

2023-2022

IFPMC-LONDON

IFPMC.ORG

INFO@IFPMC.ORG

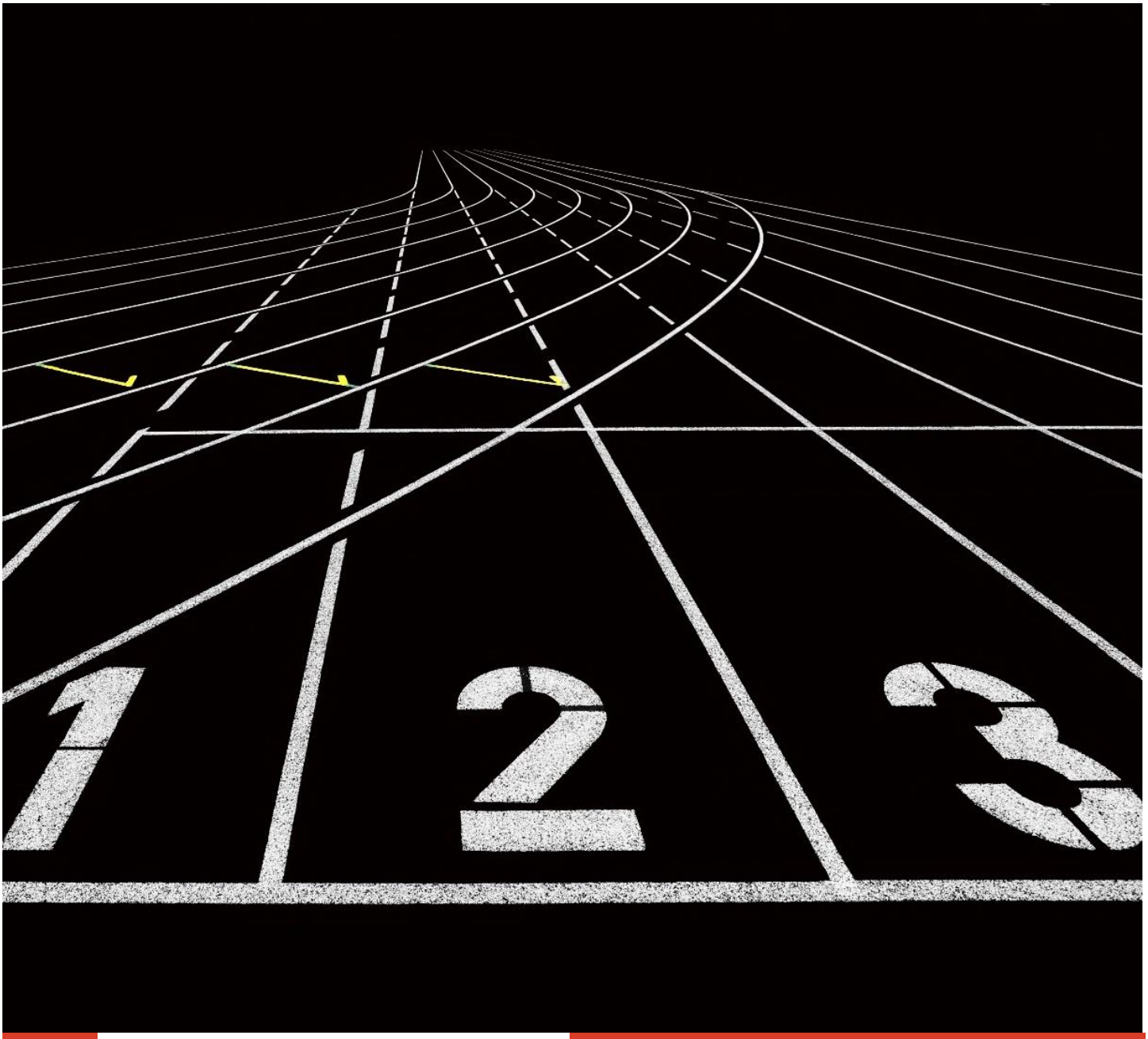

مقدمة

هذه الورقة تقدم صورة عامة حول اهم قطاعات الاستثمار في العراق. إضافة الى اهم القوانين والتنظيمات التي يحصل عليها المستثمرون وفق القوانين الاستثمار في العراق. تقدم IFPMC-LONDONالعديد من الاستشارات الى المستثمرين الأجانب والعرب والمحليين حول تفاصيل الاستثمار في كل قطاع وتزود الشركات بالدراسات والأرقام والبحوث الخاصة بسبل الاستثمار والمعوقات التي تواجه الاستثمار كل قطاع من قطاعات النشاط الاقتصادي والتنموي في العراق. لذلك سوف يتم تفصيل الاستثمار في القطاعات الواردة في هذه الورقة حسب الطلب وتفاصيل أكثر دقة ومزودة من قبل خبراء في كل قطاع.

اولاً: قوانين العراقية الخاصة بالاستثمار

المزايا

تمنح المادة 10من قانون الاستثمار العراقي المزايا والتسهيلات بغض النظر عن جنسيته ويخضع للالتزامات الواردة في هذا القانون وللمستثمر العراقي والأجنبي لأغراض مشاريع الأسكان حق الاحتفاظ بالأرض بمقابل يحدد بينه وبين مالك الارض دون المضاربة بالأرض وفق ضوابط تضعها الهيئة الوطنية للاستثمار وبموافقة مجلس الوزراء، وتسهل الهيئة تخصيص الاراضي اللازمة للمشاريع الأسكانية وتمليك الوحدات السكنية للعراقيين بعد أكمال المشروع.

اما المادة 11 فهي تحدد المزايا التي يتمتع بها المستثمر وهي:

اولاً: اخراج رأس المال الذي ادخله الى العراق وعوائده.

ثانيا: يحث للمستثمر الأجنبي- :

أ- التداول في سوق العراق للأوراق المالية بالسهم والسندات المدرجة فيه.

ب- تكوين المحافظ الاستثمارية في السهم والسندات.

ثالثاً: أستئجار الأراضي اللازمة للمشروع او المساطحة للمدة التي يكون فيها المشروع الأستثماري قائماً.

رابعاً: التأمين على المشروع الأستثماري لدى أي شركة تأمين وطنية او اجنبية يعتبرها ملائمة.

خامساً: فتح حسابات بالعملة العراقية او الاجنبية او كليهما لدى أحد المصارف في العراق او خارجه للمشروع المجاز.

وتضمن المادة للمستثمر 12ما يأتي:

اولاً: يحق للمستثمر توظيف واستخدام عاملين من غير العراقيين.

ثانياً: منح المستثمر الأجنبي والعاملين في المشاريع الاستثمارية من غير العراقيين حق الإقامة في العراق وتسهيل دخوله وخروجه من والى العراق.

ثالثاً: عدم المصادرة او تأميم المشروع الأستثماري المشمول بأحكام هذا القانون كلاً او جزءً باستثناء ما يصدر بحقه حكم قضائي بات.

رابعاً: للعاملين الفنيين والأدريين غير العراقيين في المشروع ان يحولوا رواتبهم وتعويضاتهم الى خارج العراق.

الإعفاءات

اولاً: يتمتع المشروع الحاصل على اجازة الاستثمار من الهيئة بالأعفاء من الضرائب والرسوم لمدة 10 عشر سنوات من تاريخ بدء التشغيل التجاري.
ثانياً: لمجلس الوزراء اقتراح مشاريع قوانين لتمديد او منح اعفاءات بالأضافةالى الأعفاءات المنصوص عليها في البند (اولاً) من هذه المادة، او تقديم حوافز، او ضمانات، او مزايا اخرى لأي مشروع او قطاع او منطقة والمدد والنسب التي يراها مناسبة وفقاً لطبيعة النشاط وموقعه الجغرافي ومدى مساهمته في تشغيل الأيدي العاملة ودفع عجلة التنمية الأقتصادية، لأعتبارات تقتضيها المصلحة الوطنية.
ثالثاً: للهيئة الوطنية للأستثمار زيادة عدد سنين الأعفاء من الضرائب والرسوم يتناسب بشكل طردي مع زيادة نسبة مشاركة المستثمر العراقي في المشروع أكثر من 50.%

كذلك يتمتع المشروع الحاصل على أجازة أستثمار بما يأتي:
أولاً: أعفاء الموجودات المستوردة لأغراض المشروع الأستثماري من الرسوم على ان يتم أدخالها الى العراق خلال (3) ثلاث سنوات من تاريخ منح أجازة الأستثمار.
ثانياً: تعفى الموجودات المستوردة اللازمة لتوسيع المشروع او تطويره او تحديثه من الرسوم إذا ادى ذلك الى زيادة الطاقة التصميمية
ثالثاً: تعفى قطع الغيار المستوردة لأغراض المشروع من الرسوم على ألا تزيد قيمة هذه القطع على (20%) عشرين من المئة من قيمة شراء الموجودات بشرط ان لا يتصرف بها المستثمر لغير الأغراض المستوردة من أجلها.
رابعاً: تمنح مشاريع الفنادق والمؤسسات السياحية والمستشفيات والمؤسسات الصحية ومراكز التأهيل والمؤسسات التربوية والعلمية إعفاءات أضافية من رسوم أستيراد الأثاث والمفروشات واللوازم لأغراض التحديث والتجديد مرة كل (4) أربع سنوات في الأقل على ان يتم أدخالها الى العراق او استعمالها في المشروع خلال (3) سنوات من تاريخ صدور قرار الهيئة بالموافقة على قوائم الأستيرادات وكمياتها، بشرط ألا يتم أستخدامها لغير الأغراض المستوردة من أجلها.
المادة 18
إذا تبين ان موجودات المشروع المعفاة كلها او بعضها من الضرائب والرسوم قد بيعت خلافاً لأحكام هذا القانون او استعملت في غير المشروع او استخدمت في غير الأغراض المصرح بها فعلى المستثمر تسديد الضرائب والرسوم والغرامات المتحققة عليها وفقاً للقانون.

اهم قطاعات الاستثمار في العراق

قطاعات الاستثمار في العراق متنوعة وعديدة بسبب تنوع بيئة العراق وتعدد أوجه الحاجة الى استثمارت اجنبية تدعم القطاعات الاقتصادية فيه. إضافة الى رخص كلف العمل وارتفاع الطلب نتيجة النمو السكاني المتزايد حيث يعد العراق من أكثر بلدان المنطقة زيادة في عدد السكان حيث ان العراق يحتل المرتبة الرابعة في النمو السكاني العربي والمرتبة 36 في النمو السكاني العالمي [1].الا ان الاستثمار يجب ان يراعي حاجات السوق وطبيعة التكيف للمستهلكين وكذلك القوانين العراقية والسياسات العامة والمحددات الدينية والأخلاقية وبالتالي تحتاج كل عملية استثمار في أي من القطاعات الاقتصادية دراسة خاصة بالسياسات والاهداف.

اولاً: قطاع الطاقة

هذا القطاع هو القطاع الأهم في الاستثمار في العراق وذلك لعدة اعتبارات:

1- فيما يتعلق بالنفط: هذا القطاع يتميز بان السلعة أي النفط تدر أرباح ضخمة خاصة مع ارتفاع أسعار النفط والعراق بحاجة الى المزيد من عمليات التنقيب خاصة مع قلة الحقول التي يتم اكتشافها على المستوى العالمي قياساً بحقول العراق الضخمة التي لم تكتشف بعد. يضاف الى ذلك تكاليف الإنتاج المنخفضة حيث تتراوح في العراق بين 0.95-1.9دولار مقارنة بتكاليف الإنتاج في بحر الشمال التي تصل الى 10 دولار.
(IFPMC لديه دراسة تفصيلية حول الاستثمار في هذا القطاع)

2- قطاع الكهرباء وهو من اهم القطاعات التي تحتاج الى القطاع الخاص لدعم كفاءة واستدامة محطات التوليد الكهربائية. ولقد حث صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الحكومة العراقية على تشجيع جذب الاستثمار في هذا القطاع من خلال التمويل والتسهيلات والدعم طويل الأمد [2] . مميزات هذا الاستثمار هو الأرباح العالية التي يمكن الحصول عليها بسبب ارتفاع الطلب المحلي نتيجة العجز المزمن لدى المحطات الحكومية عن تلبية الطلب. الا ان العيوب في هذا الاستثمار هو البنية التحتية المكلفة التي تحتاج من المستثمرين الحصول على تمويل ضخم.

3- قطاع الطاقة البديلة: وهو من القطاعات النامية في العراق وسوف يشهد سوق الطاقة البديلة نمواً في الينوات القادمة خاصة مع قدرة المستثمرين سواء من رواد الاعمال او شركات الابتكار الحصول علة موارد التمويل الضخمة من المبادرات العالمية التي تدعم الاستثمار في الطاقة البديلة في العدول النامية مثل العراق. وهنالك العديد من المبادرات التمويلية التي أعلنت في هذه السنة سواء مبادرة الرئيس بايدن في قمة G7 2022 ومبادرة دول مجموعة العشرين وكذلك التعهد العالمي المعروف بصندوق الخسائر والاضرار حيث تعهدت الدول الثرية بتمويل هذا النوع من المشاريع في قمة COP27في شرم الشيخ وبذلك يمكن ان يحصل المستثمر على تمويل من جهة او أكثر خاصة في محافظات العراق التي تعاني من مشكلة التغير المناخي وانعكاس ذلك على الواقع الاقتصادي والمعيشي للسكان مثل محافظة البصرة والمثنى والانبار.

[1] https://www.un.org/
[2] https://documents1.worldbank.org/curated/en

ثانياً: قطاع الصحة

وهو من اهم القطاعات التي تحتاج الى الاستثمار الخارجي خاصة مع تعثر هذا القطاع في العراق والضغوط التي تتعرض لها الحكومة للإيجاد حلول مستدامة لأزمة القطاع الصحي:

1- المستشفيات: العراق بحاجة الى تطوير قطاع المستشفيات والمراكز الطبية المتخصصة وهنالك انفتاح حكومي كبير على القطاع الخاص الذي يستهدف الاستثمار في بناء المستشفيات والمراكز العلاجية.

كذلك هنالك ازدياد في ثقة الجمهور بالمستشفيات الخاصة وتحديداً تلك التي يتم افتتاحها من قبل مستثمرين عرب او أجانب. سوق القطاع الطبي في العراق يشهد ارتفاع الطلب على المستشفيات ذات الأسماء المعروفة والتي يمكن ان يكون لها فروع عاملة في العراق.

اما من حيث التخصصات فقد حيث أعلنت وزارة الصحة العراقية عن فتح باب الاستثمار في مراكز متخصصة لجراحة القلب والاوعية الدموية، وللأمراض النسائية، وللعقم وأطفال الانابيب، ولجراحة وأمراض العيون، ولمعالجة الامراض السرطانية، وللجراحة الناظورية وجراحة الليزر، مستشفيات الخاصة بالتجميل وعلاج السمنة، ومستشفيات طب وجراحة الفم والاسنان وزراعة الاسنان، ومركز متخصص لجراحة.ENT

2- الصناعات الدوائية: وهي من مجالات الاستثمار المهمة في القطاع الصحي سواء شركات استيراد الأدوية والمستلزمات الطبية او الاستثمار في الصناعات الدوائية وكلا القطاعين تشتد الحاجة اليهما وهنالك دراستين كاملة أعدهما ifpmc-Londonحول الاستثمار في هذا القطاع.

ثالثاً: قطاع البناء والانشاءات

يشهد العراق ازدياد غير مسبوق في نسب الاستثمار الخارجي الذي يستهدف قطاع البناء والإسكان سواء الاستثمار في المنازل والمجمعات السكنية او الاستثمار في مجال تجارة مواد البناء والانشاءات.

العراق بحاجة الى 4 مليون وحدة سكنية على الأقل لحل مشكلة السكن الخانقة بحسب التقارير الحكومية وبالتالي من المتوقع ان يزداد الاستثمار في هذا القطاع وخاصة مع نجاح العديد من تلك المشاريع السكنية وتطور مستوى الخدمات فيها مما أدى الى ازدياد الطلب عليها.

كذلك سوف تساهم السياسات النقدية في تشجيع الافراد على الاقبال على شراء الوحدات السكنية التي توفرها المشاريع الاستثمارية خاصة يعد إطلاق البنك المركزي وبعض المصارف قروض بقيمة 125 مليون دينار لشراء وحدات سكنية دون فوائد وبعمولة إدارية لمرة واحدة بنسبة 5% من قيمة القرض وبمدد سداد لا تتجاوز العقدين.

رابعاً: قطاع المطاعم والصناعات الغذائية

1- المطاعم: الاستثمار في مجالات المطاعم هو من أكثر المجالات استقطاباً للاستثمار في العراق حيث بلغت نسبة الاستثمار في المطاعم والخدمات المطعمية حوالي 65% من حجم الاستثمار في المنشآت في العراق. ويعود السبب الى رخص الايدي العاملة ورخص التأجير والاستملاك للبنايات التي تخصص لهذا الغرض إضافة الى توفر المواد الأولية وجودتها في السوق العراقية إضافة الى سهولة إدارة وحماية هذه المنشآت.
يفتقد العراق الى سلاسل مطاعم الوجبات السريعة العالمية (ماكدونالدز وkfc وبرغر كنغ.. الخ والذي يعود الى أسباب سياسية او امنية او تنظيمية).

2- الصناعات الغذائية: العراق سوق واسع وواعد لهذا النوع من الصناعات حيث دعا مجلس الوزراء العراقي الى توجيه الجهود لاستقطاب الاستثمارات في مجال الصناعات الغذائية خاصة مع اتساع السوق العراقية حاجتها الى تقليل الاستيراد. كذلك فأن الحكومة العراقية تشجع الماركات والشركات العالمية والعربية الشهيرة والمرموقة في مجال الصناعات الغذائية والتعليب الى التوجه بفتح مصانع لها في العراق لتقليل ضغوط سلاسل التوريد والاستفادة من المواد الأولية الزراعية الموجودة في العراق.

التوصيات

الاستثمار في بلد مثل العراق يعد فرصة مهمة لأي مستثمر ليس فقط من زاوية تعظيم الأرباح في بلد يزداد نمو السكان فيه ويمتاز بالتنوع والتعدد الثقافي والمجتمعي واتساع نسبة الشباب فيه، ولكن ايضاً الاستثمار في العراق سوف يحقق الريادة وتصدر السوق بالنسبة للشركات العريقة التي تبحث عن أسواق جديدة لتخفف من مشكلة تشبع الأسواق التقليدية بمنتجاتهم او استثماراتهم.

العراق بلد الفرص ومناخ خصب للاستثمار في المجالات الجديدة والريادية وهنالك دعم حكومي ودولي لشركات القطاع الخاص ذات السمعة الجيدة والسجل العالمي المرموق. كذلك هنالك رغبة في توسيع التوظيف في القطاع الخاص وهو مدخل أساسي نوصي جميع عملاءنا بوضعه على الطاولة في عروض الاستثمار التي تقدم الى هيئات الاستثمار الحكومية او الدولية.

يجب التنويه الى ان الاعتبارات السياسية والأمنية والدينية والاجتماعية يجب ان تؤخذ بنظر الاعتبار في العراق. لذلك فان

دراسة مجالات الاستثمار ومحدداته في العراق عملية غاية في الأهمية خاصة مع انعدام وجود دراسات حكومية معتمدة وشفافة ومحدثة حول قطاعات السوق العراقية ومجالات الاستثمار فيه. لذلك على المستثمرين والشركات الاستثمار اولاً في دراسات السياسات العامة والاستماع للخبراء والمستشارين الاقتصاديين ومحللي الأسواق قبل الاقدام على الاستثمار ودراسة الحلول المقدمة من قبلهم لحل معوقات الاستثمار في العراق وهي في غالبها مشاكل بسيطة ومعوقات يمكن تلافيها بالاستعانة بالخبراء.